

# جدل فرنسي متجدد في المسألة العرقية

## المجتمعات المعاصرة تقوم على منظومة تصنيف الطبقة والعرق والدين والجنس



تتناقض الآراء إلى حد التصارب بصد فكرة العرق (غرافيك «الجديد»)



كوليت غيومان:

الأعراق ليست معطل طبيعي، بل نتاجات اجتماعية، متباينة ومتغيرة



غوانايل كالفيس:

في فرنسا تحفظ عن تناول العرقية باسم كونية القيم الجمهورية

ضحية للحيف في مختلف مجالات الحياة. ما يؤكد وجود عنصرية بنيوية، أي نظامية ومؤسسية تساهم في خلق بنية تفاوت في المجتمع. هذه العنصرية يمكن تحديدها كترتيب منهجي، بفضلها يمكن للمعايير القائمة على الممارسات والتمثيلات الثقافية أن تنتج الفئات الإثنية والعرقية وتكريسها.

لقد اختارت الدولة الفرنسية تجنب مجابهة المسألة العرقية وإلغاء عبارة "عرق" من ديباجة دستورها، ولكن أيديولوجيا الجمهورية ليست مهيمنة من قبل هذا الوعي المنتمي بوجود مسألة عرقية أكثر مما هي مهددة باشكال التفاوت الاجتماعي، فمضت نهاية المرحلة الاستعمارية، وقع الربط بانتظام بين الأفراد من ذوي الملامح الجسدية والثقافية الخاصة وبين المشاكل الاجتماعية للسكن والنطالة وانعدام الأمن، وساهم الخطاب السياسي والإعلامي في تثبيت سلسلة من المحددات لتصنيف المسألة العرقية، إما بتحويل مسألة الهجرة، أو بالتأكيد على الفوارق التي لا يمكن طمسها أو تجاوزها بين السود والعرب من جهة، وبين الأوروبيين بعمامة والفرنسيين بخاصة. ومن التناقض أن تعترف الدولة بوجود هذا الوعي وتندد في الوقت نفسه بالمطالب الملحة لإقرار العدل المساواة، تلك المطالب التي ترفعها شريحة من شرائح مجتمعية ما انفكت تشرع بالإقصاء.

محتوى جوهريا، فالفئات الاجتماعية، شئت أم أبيتا، معضرة، أي موضوعية في موضع تبعية أو حظوة في عدة مجالات اجتماعية وقضائية وسياسية واقتصادية، والفرق أن ذوي الحظوة يمتازون بكونهم لا ينظر إليهم من جهة عرقهم، ويتفحصون بالموارد الاجتماعية والسياسية والإستيمية للمعصرة. ما يميز هذا المسار عن غيره من ظواهر إنتاج العنصرية أو الحظوة أن العاملين: استدلال بدني (فالانتماء العرقي يلاحظ أو يُخجل أو يُضفي على الأجزاء)، وإدراك تلك السمات الجسدية في بنوة أو إرث قديم بيولوجي أو ثقافي، أي أن الجماعات المعصرة هي كذلك بسبب تجليها (الواقعي أو المتخيل) وجينالوجياها. ومن ثم، يغدو استعمال هذا الموقف المخصوص ودراسة آلياته وآثاره الاجتماعية.

وأما الباحثة غوانايل كالفيس، استنادة القانون، فترى أن استعمال مفهوم العرقية المؤسساتية غالبا ما يكون محل انتقاد، بدعوى أن القوانين الفرنسية لا تنص على الإقصاء العرقي، غير أن هذا الانتقاد يتجاهل معنى المفهوم وأصله، فقد نظر له مناضلو الحركة الراديكالية الأفريقية الأمريكية "بلاك باور" في ستينات القرن الماضي، وكانوا يحتجون بأن جملة من السلوكيات والعلاقات الاجتماعية تصنع منظومة وتساهم في تعطيل الصعود الاجتماعي للأفارقة الأمريكان. وبذلك اكتسبت تلك الظواهر قيمة مؤسساتية في غياب قوانين رادعة. وسواء استعملنا عبارة "عرق" بمعنيين أو من دونهما، أو فضلنا عليها عبارة "إثنية" المقبولة أحيانا، فإننا لا يمكن أن ننسى أن ثمة في فرنسا تحفظا عن تناول هذه التيمات باسم كونية القيم الجمهورية، فطالما طرح الجدل بشكل مختل، تحت زاوية عدم اندماج المهاجرين، كما بين عالمنا الاجتماع الأميركي أليك هارغريفز، والفرنسي ديدي فاسان، وقد كان للاعتراف بالميز العنصري المسلط على فرنسيين يُنظر إليهم كاجانب أو من أصول أجنبية أثر كبير في تغيير طريقة تناول هذه المسألة منذ التسعينات، سواء من خلال مطالبات الهيئة التمثيلية لجمعية السود في فرنسا، وأحداث الضواحي عام 2005، وظهور جمعيات مناهضة للعنصرية، أو من خلال التركيز على الإسلام والمسلمين كمثلين لغيرية مهددة عقب الأعمال الإرهابية التي ضربت فرنسا.

إن التفاوت الاجتماعي ناتج عن سيرورة معقدة، لأن المجتمعات المعاصرة تقوم على منظومة تصنيف، وفق معايير كالتبقة والجنس والعرق والدين والميول الجنسية وحتى السن، تضع الأفراد في مجموعات لا تتمتع كلها بنفس الحقوق والمنافع والخدمات المتوافرة. والعرق، كسائر المعايير الأخرى، يسمح بإقامة حدود بين الفئات الاجتماعية، وكلمة ازادت معايير الإقصاء لدى فرد ازادت فرص وقوعه

أفراد تلك المجموعة واستنقاصهم. ولا مفاصل في رأيها من استحضار العرق لوضعه في إطار فكري يسمح بإبراز العنف المسلط على أجساد تحاول التنقل في أماكن فاقدة للإنسانية بضواحي المدن، وفي الأحياء والمنازل والمصانع ومخافر الشرطة والمراكز الحدودية؛ ومن الاقتناع بأن الفئات الاجتماعية، من تجارة العبيد الأفارقة إلى الهجرات الأحدث عهدا مرروا بتوسع الإمبراطورية الكولونيالية، كانت ولا تزال أحد الوجوه الكبرى للفرقة الاجتماعية في الفترة الحديثة والمعاصرة. ولا تزال تلك الفئات عرضة للشك في شرعية وجودها، لأن الكشف عنها يناقض صراحة الفكرة الراجحة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بأن الأعراق لا وجود لها. ففكر هذه المقولة بشكل ممل لا يكفي لإلغاء بناء الفئات العنصرية، لسبب بسيط وهو أن العرق ليس مرده إلى فكر أيديولوجي فقط، وإنما هو أيضا معيار تصنيف يساهم في إقامة النظام الاجتماعي، من خلاله تُحدد العلاقات النفوذ والتمتع بالموارد والسيرورة البيوجغرافية. وأمام الجدل الصاحب حول المصطلح واستعماله، صارت رشيدة إبراهيم تفضل مصطلح "الإثنية"، لأنه يبرز بوضوح عملية الصد التي تنبني على المعايير الثقافية والملاحج البدنية للأفراد.

نفس الموقف تتبناه عالمة الاجتماع رشيدة إبراهيم، إذ تعتبر أن بحثها في الجرائم العنصرية التي طالت المهاجرين المغاربيين وأبناءهم ما بين 1970 و1990 حتمت عليها استعمال فئة العرق، لأن الضحايا ينتمون إلى مجموعة تتميز بسمات توحدتها، من حيث النوع والطبقة والعرق. ولو أنها تعرّف العرق بكونه ما يسبق وما يتبع مصير الفرد اجتماعياً دون أن يكون قد تمثل ذاته بالضرورة وفق هذه المواصفات، وما هي إلا جملة من الملاحج البدنية والثقافية أضفيت عليها قيمة سلبية، في عملية وصم تسمح بفرز

ولكن حتى عندما يقع تحديد العرق كبنية اجتماعية، فإن العبارة نفسها هي التي لا تزال تستعمل لدى الأكاديميين، برغم تداولها تاريخيا كمبرر لاستبعاد مجموعات بشرية والهيمنة عليها وإبادتها. وطالما أن المعنى الذي يطلقه الجامعيون على فئة العرق محدد بوضوح، فإن استعماله مشروع، لأن تحديد المفاهيم جزء لا يتجزأ من مسار الكتابة الأكاديمية.

وإذا كان الجدل لا يخص الجامعيين وحدهم، فلأن السياسيين هم الذين يدفعون الباحثين إلى تناول هذه الظواهر الاجتماعية بالدرس.



لوحة للفنانة فاليريا أمير

عاد الجدل في فرنسا حول "العرقية"، بعد أن تعاقبت في الأعوام الأخيرة أحداث عديدة، كطالبة بعض النواب بإلغاء عبارة "عرق" من الدستور الفرنسي، وإدانة اجتماعات نقابية تعقد بين البيض وحدهم، وانتقاد أعمال مسرحية وفنية تعيد إنتاج النمطية العرقية، وصدور حكم قضائي ضد تفتيش البوليس الأهالي بحسب لون بشرتهم. ويهمننا هنا أن نتوقف عند نظرة علماء الاجتماع إلى هذه المسألة، التي لا تكاد تغمر إلا لتطفو من جديد.

مزايعهم ببحوث شبيه علمية، فإن منظمة اليونسكو فذت ذلك منذ عام 1949 واستندت إلى علماء ومفكرين مثل كلود ليفي ستراوس أثبتوا وحدة جينات الكائن البشري بنسبة 99.9 بالمئة، ولكن العرق كحاجز متخيل بين الجماعات لم يُزل.

تقول عالمة الاجتماع كوليت غيومان "مفهوم العرق هو أداة قتل، وسيلة تقنية للقتل، وفعاليتها مشهود بها. فهو وسيلة لعقلنة العنف القاتل وتنظيمه بشكل يخلق هيمنة فئات اجتماعية قوية على فئات اجتماعية أخرى مستضعفة". ومن ثم، فإن العلوم الاجتماعية لا يمكن أن تتجاهل هذا المفهوم، ليس بهدف إجراء تحديد مسبق للأعراق وإنما بغية تلمس الطريقة التي ينظر بها كل مجتمع إلى "الأخرين"، كالسود والعرب والعرق، ويضفي عليهم سمات متناسقة ومتواصلة تعمل على جوهرتهم. وبسبب انحرافها القاتل، تطورت هذه الظاهرة لتأخذ أشكال تعبير مغايرة تجد القبول في الديمقراطيات الغربية. فقد تراجعت القوالب النمطية الفجة التي تزعم دونية العرب والسود جسديا وأخلاقيا، ولكن حلت محلها عنصرية توصف بالـ"رمزية" تقوم على الاختلافات الثقافية والاجتماعية المزعومة، وصار ينظر إليهم كفئات لا تحترم قيم البلاد التقليدية وحملونها تيردي أوضاعهم الاجتماعية. ولئن غابت العنصرية في الخطاب المباشر بحكم القانون، فإنها لا تزال تتبدى في السلوك اليومي، من خلال التضييق في مجالات الشغل والسكن والعلاج، وفي عمليات التفتيش والمراقبة، وحتى في المرحز ونظرات الاحتقار.

للمتيز بين "عرق" لدى العنصري والـ"عرق" لدى عالم الاجتماع، اقترحت كوليت غيومان منذ مطلع السبعينات في كتاب "الأيديولوجيا العنصرية" استعمال مصطلح "عنصرية" (raciation) كوسيلة للتعامل مع العرق بوصفه حصيلة مسعى يضع فئة مجتمعية في خانة غريبة ودونية تضيف عليها جملة من الخصائص يقال إنها مورثة، فيخلق المجتمع من خلال عملية اشتغاله نفسها ما تسميه "مُعصرين". وبذلك لا تكون الأعراق معطل طبيعيا لا يقبل التغيير، بل نتاجات اجتماعية لها موقعها من التاريخ، متباينة عن بعضها بعضا، ومتحولة، ما يجعل فئة "معصرة" تغادر وضعها، وأخرى غير "معصرة" تغدو مع الأيام كذلك. غير أن دراسة مسارات الإنتاج، في ظرف ما، لا تخلو من مخاطر. أول تلك المخاطر مرتبط بشروط تلقي مثل تلك الدراسات، فالحذر المنهجي والمعتقدات والهوامش أسفل الصفحة لا تظهر في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، ما يعطي انطباعا عكسيا، إذ يوضع العرب والسود في خانة يحاول بعضهم تطويقها باستعمال مصطلح "غير البيض".

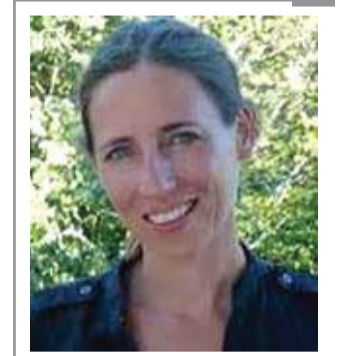
وثاني تلك المخاطر هو التوسل بها لغايات سياسية، كما فعل ساركوزي عندما لجأ إلى باحثين في العلوم الاجتماعية ليضفي على سياسة استقبال المهاجرين أبعادا إثنية عرقية.

وقد بين الأثنوبولوجي أري غوردبان أن باحثين في العلوم الإنسانية والاجتماعية درسوا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية كيف ظهرت، خصوصا في المرحلة الكولونيالية، فكرة مفادها أن الإنسانية ستكون مقسمة إلى مجموعات ثقافية وبيولوجية متباينة وغير متساوية، وأوضحوا كيفية التي يعاد بواسطتها إنتاج المعاملات غير المتكافئة والعنف الشامل وأشكال الإقصاء المرتبطة بتلك الفكرة. وقد جعل صنف العرق ومشتقاته في الغالب بين معقّفين لتسمية تلك الظواهر وتحليلها، والغاية لم تكن إعادة الاعتبار للنظريات والأيدولوجيات العنصرية، وإنما تفكيك الفكر العنصري وخطابه، بشرح الميكانيزمات الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تهدف إلى الإقصاء عن طريق التحديد العرقي.



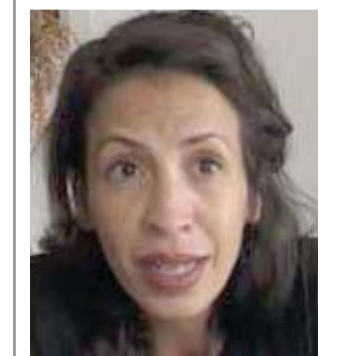
أبو بكر العبادي  
كاتب تونسي

اكتسى الجدل عن العرق طابع سجالي حام في وسائل الإعلام ومنابرها التلفزيونية ليكشف عن خلاف دلالي حول عبارتي "العرق" و"العرقية" بحسب الظروف ووجهات النظر، ولد أحيانا وصم المتناظرين بعضهم بعضا بالعنصرية. ولكن السجل ما كان ليبلغ ذلك العنف لولا استناده إلى مساءلات سياسية عن جوهر المسألة العرقية في فرنسا، التي تستثير ذاكرة الماضي الكولونيالي، وذاكرة الاسترقاق، وحتى ذاكرة العمالة مع حكومة فيشي، وتطرح سؤال تفرعاتها المعاصرة، فهي تسائل بنية التفاوت الاجتماعي واستمراره حسب مواصفات وترتيبات لا علاقة لها بالجنس وحده ولا بالطبقة فقط، كما تطرح سؤال المسؤولية، فردية كانت أم جماعية أم مؤسساتية، والوسائل القانونية والسياسية واللغوية والفكرية اللازمة لإلغاء الحيف الصارخ في التعامل مع فئات مجتمعية بعينها، سواء في الحصول على السكن أو الشغل أم في استعمال المدرسة كمصعد اجتماعي. غير أن استقطاب الإعلام لهذا الجدل من زاوية خائبة متقابلة لا يفي بما في المساجلات العلمية من تعقيد ولا بموقف الباحثين من تلك المواضيع، وهم الذين لم يذخروا جهدا في تناول هذه المسألة بالدرس والتحليل، ينشهد على ذلك تعدد الندوات والدوريات والأعداد الخاصة التي تعالجها من شتى أوجهها.



مغالي بيسون:

الفئات الاجتماعية معصرة، أي موضوعة في موضع تبعية أو حظوة



رشيدة إبراهيم:

الجرائم العنصرية حتمت على استعمال فئة العرق

والسؤال الذي يطرح دائما هو ما المقصود بالعرق بالضبط؟ أما ما يتفرع عنه فيمكن اختصاره في ما يلي: كيف يمكن استعمال الفئات العرقية في بحوث العلوم الاجتماعية بشكل لا يؤدي إلى تصنيف الظواهر التي تلاحظها؟ وما وضع العرق في علاقته بفئات أخرى من المجتمع؟ وهل العرقية ناتجة عن أفراد سيئي القصد والطوية أم هي ندرج في بنية المجتمع؟ وهل يمكن دراسة العرق بمعزل عن الاعتبارات السياسية والنضالية؟